مدخل إلى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني
الزمالة الأوروبية العربية في الأوقاف

تقديم

د. عبدالوهاب بن سعيد الحاوي الزهراني

الاختبار المعرفي القبلي

الموضوعات
مدخل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

- علم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني : منشأه، تعريفه، أهميته، مبادئه، أشكاله، فوائده، علاقته بعلم الاقتصاد والعلوم الأخرى، مجالاته
- مجالات الاقتصاد الاجتماعي
- المبادرات الدولية لتعزيز الاقتصاد الاجتماعي
- الاقتصاد الاجتماعي والتنمية المستدامة
- الأوقاف: علاقتها بالاقتصاد الاجتماعي والتنمية المستدامة
- التعاونيات : علاقتها بالاقتصاد الاجتماعي والتنمية المستدامة
- الشركات اللاربحية والمسئولية الاجتماعية لشركات الربحية
- تطبيقات الاقتصاد الاجتماعي في العالم العربي (المغرب حالة دراسية)
- أهمية الابتكار والريادة الاجتماعية في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

مدخل إلى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني : منشأه، تعريفه، علاقته بعلم الاقتصاد، والعلوم الأخرى

يشتمل الفصل الأول على المواضيع التالية :

١. المنشأ التنموي لعلم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني
٢. تعريف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني
٣. علاقة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بعلم الاقتصاد والعلوم الأخرى

المنشأ التنموي للاقتصاد الاجتماعي التضامني

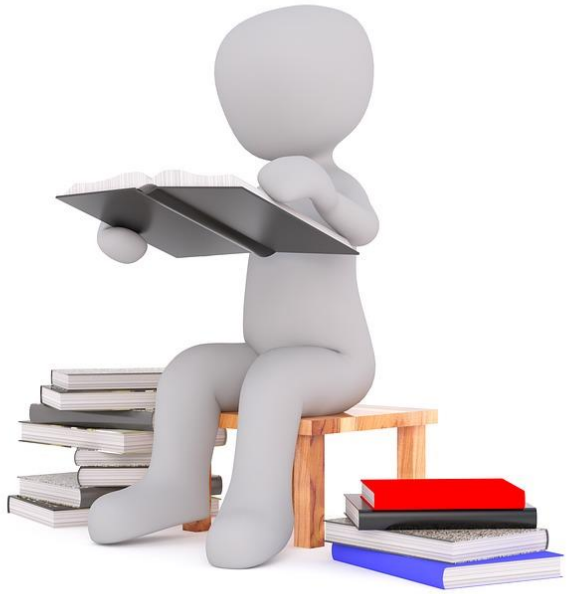

- إن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المرتبطة بتجربة التنمية الاقتصادية والاجتماعية منذ منتصف القرن الماضي هي التي أفضت عن التوافق الدولي الذي نشهده الآن على أهمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني خصوصاً خلال العقد الاول للألفية الثانية .
- وحيث لا يسعنا تقديم عرض واف لتطور الفكر الاقتصادي التنموي خلال العقود الماضية، فسيتم تسليط الضوء على اتجاهين رئيسيين: الاتجاه الكلاسيكي، والاتجاه الحديث.
- من ثم يتبين ارتباط الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية .

(أ) الاتجاه الكلاسيكي

- ترجع بداية اهتمام الدول الفقيرة/ النامية بقضايا التنمية الاقتصادية الى خمسينات وستينات القرن الماضي عقب تسارع حركات الاستقلال من الاستعمار الغربي لمعظم الدول الاسيوية/الافريقية ودول أمريكا اللاتينية.
- منذ البدء كان التحدي الأكبر للدول الفقيرة/ النامية هو اللحاق بركب التقدم الاقتصادي لتقليص الفارق التنموي الشاسع بينها وبين الدول المتقدمة، بمعنى رفع معدل التراكم الرأسمالي، واستهداف معدلات طموحة لنمو الناتج القومي الاجمالي.

(أ) الاتجاه الكلاسيكي

- من ثم حظيت سياسة الانخراط في برامج التصنيع بالاهتمام الأكبر لدى معظم الدول النامية منذ خمسينات وستينات القرن الماضي، متمثلاً في تطوير القطاع الحديث، وتشييد بنيته السفلية، وتنظيم الاسواق وتأسيس الشركات الكبرى والبنوك.
- لكن حصيلة ذلك الجهد التنموي لم تنعكس ايجاباً كما ينبغي على مطلب التوازن الاجتماعي حسبما تبين لكثير من الساسة والاقتصاديين والمراقبين بمختلف تخصصاتهم.
- إذْ نتج عنها اتساع هوة التفاوت الطبقي والاقليمي، وتزايد معدلات الفقر والبطالة، رغم قدرة بعض الدول النامية على تطوير قطاعاتها الحديثة وتحقيق معدلات نمو عالية احياناً

(ب) الاتجاهات التنموية الحديثة

- ذلك التقييم النقدي كان دافعاً قوياً منذ ثمانيات القرن الماضي لإعادة صياغة الفكر الاقتصادي التنموي بمنظور أخلاقي/ انساني / اجتماعي/ بيئي.
- ومع ذلك، يوجد اتجاهان رئيسان حول المنهجية التنموية:

١. الاتجاه الليبرالي: liberalism يؤمّن على عالمية القيم الانسانية ومبدأ العدالة ويثمّن الحقوق الفردية الثلاث: إعالة الذات، كرامة الذات، حرية الفرد، باعتبارها الركائز القيمية للتنمية (self-sustenance, self-esteem, freedom).

١. الاتجاه الجماعي: communitarianism يؤمّن على دور التعاضد الجماعي وارتهانه بقيم وثقافات مختلفة ما بين المجتمعات الانسانية.

نشوء الاقتصاد الاجتماعي

مـع رواج الاتجاهـات التنمويـة الحديثـة، لعبـت العوامـل التاليـة دوراً أساسـياً لنشـوء الاقتصـاد الاجتمـاعي/ التضامني:

١. التوافق الدولي على الالتزام باستراتيجيات التنمية المستدامة من حيث الحفاظ على البيئة ومحاربة الفقر والاقصاء الاجتماعي - منذ انطلاق قمة الأرض عام ١٩٩٢ وتكررها كل عشر سنوات.
٢. ظهور بوادر العولمة الاقتصادية الرأسمالية وإنذاراتها التنموية المبكرة منذ مطلع التسعينات إثر الثورة المعلوماتية، وتكامل أسواق المال العالمية بفضل تطور شبكة الاتصالات .
٣. رواج سياسات التحرير الاقتصادي دولياً.
٤. تنامي العجز الحكومي للدول (بمختلف حظوظها التنموية) أمام تحديات الانفاق العام .
٥. تنامي سياسات التخصيص privatization
٦. تنحي الدور النظامي للدولة deregulation

تابع ....نشوء الاقتصاد الاجتماعي

- لم تعد ايرادات الموازنة العامة للدول - حتى المتقدمة منها - قادرة على دعم شبكات الامان الاجتماعي إزاء تنامي معدلات البطالة والفقر وتدهور موارد الطبقات الضعيفة مالياً وصحياً ومعرفياً، وتزايد عرضتها للإقصاء الاجتماعي.
- هكذا نشأت الحاجة لتفعيل "راس المال الاجتماعي" للدول وإعطائه دوراً رائداً لحماية طبقات المجتمع المتضررة من غلواء التحرير الاقتصادي، وتنامي الخصخصة، وتدافع ضغوط العولمة، وتنحي الدور المالي والنظامي للدولة.
- بل ان الأمر قد ازداد خطورة بظهور جائحة كرونا-١٩ مطلع العام الماضي وتهيدها الأمن الاقتصادي والاجتماعي في معظم دول العالم بما فرضته من اغلاق للحدود وتقييد لحركة التجارة الدولية، وتطبيق لسياسة الاحتجاز الصحي جزئياً أو كلياً - راجع البيان المشترك بتاريخ ١٣ اكتوبر ٢٠٢٠ من المنظمات الدولية ILO, FAO, IFAD, WHO

وضع الناس والكوكب قبل الربح
الاقتصاد الاجتماعي

يتكون الاقتصاد الاجتماعي من مجموعة متنوعة من الشركات والمنظمات مثل التعاونيات والجمعيات والمؤسسات الاجتماعية من بين الأشكال الأخرى التي يمكن أن تكون خاصة بكل بلد.

متحدون حول قيم: أسبقية الناس والهدف الاجتماعي على رأس المال، والتضامن وإعادة استثمار معظم الأرباح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تعريف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

- الاقتصاد الاجتماعي والتضامني Social & Solidarity Economics : (SSE)

مظلة اقتصادية/ اجتماعية تضم تحت سقفها مختلف المؤسسات الاجتماعية الطوعية غير الهادفة للربح والعاملة في مجال انتاج السلع والخدمات والمعرفة (التعاونيات، التعاضديات، مؤسسات العمل الاجتماعية Social enterprises، و المؤسسات الخيرية المختلفة)، بهدف تفعيل روح التضامن الاقتصادي بين افراد المجتمع وتمكينهم من المشاركة الانتاجية النافعة لمجتمعهم.

تابع ....تعريف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

- سوف يأتي لاحقاً تعريف التعاونيات ومؤسسات الأعمال الاجتماعية social enterprises في الفصول القادمة لكن نحتاج هنا الى تعريف:
- التعاضديات: mutuals عبارة عن وحدات تجمعية مستقلة وطوعية، قائمة على أساس ديمقراطي (صوت واحد لعضو واحد)، تختص بتقديم بعض الخدمات الأساسية لأعضائها غالباً في مجال الخدمات الصحية، تعمل بأسس اقتصادية، ويمكن أن تكون خاصة أو عامة .
- اتحاد التعاضديات الدولي يُعنى بتطوير هذا النشاط.

مفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

- يعرّف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بأنه مفهوم يحدد المؤسسات والمنظمات، ولا سيما التعاونيات وجمعيات المنفعة المتبادلة والجمعيات والمؤسسات الاجتماعية، التي لها السمة الخاصة بإنتاج السلع والخدمات والمعرفة مع السعي لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية و تعزيز التضامن.

مفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

- مبني على اقتصاد السوق الحر، ولكن بطريقة ذكية وعادلة، حيث إنه يرفض الرأسمالية المطلقة التي تتصف بقيامها على الملكية الخاصة.
- يتوافق هذا النوع من الاقتصاد مع النظم الاقتصادية ذات الطبيعة الاجتماعية، أي تلك النظم القائمة على الملكية الفردية/الاجتماعية، وبذلك لا يحدث أي تعارض بين كل من القرار الاقتصادي ومصلحة المجتمع.
- يعبر مفهوم الاقتصاد الاجتماعي عن تلك المجموعة الكبيرة من النشاطات الاقتصادية والاجتماعية المنتظمة معاً بشكل مؤسسات أو مجموعة أشخاص طبيعيين أو معنويين، التي يكون الهدف منها تحقيق المصلحة الجماعية لهذا المجتمع المتكونة منه.

تابع ....مفهوم الاقتصاد الاجتماعي

عرفت منظمة العمل الدولية الاقتصاد الاجتماعي على أنه مفهوم للشركات والمنظمات، مثل: التعاونيات، المؤسسات، والجمعيات، والتي لها خصوصية معينة من حيث إنها تقوم بإنتاج السلع والخدمات والمعرفة، بالإضافة إلى سعيها إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز التضامن الاجتماعي، وهو ما ينتج عنه التوازن ما بين الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، ومكافحة الاستعباد وضمان النشاط .

- يتميز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على قدرته الفريدة على التكيف مع مختلف البلدان على الرغم من تنوعها، وذلك بسبب ديناميته واستيعابه للخصوصيات المحلية كافة لكل بلد.

هو مفهوم كان له أن يتبلور في هذا العصر المفعم بالحداثة وسيولة المفاهيم، مفتوحاً على جميع من القيم والتجارب بمختلف صيغها.

الاقتصاد الاجتماعي في أرقام
الاتحاد الأوروبي

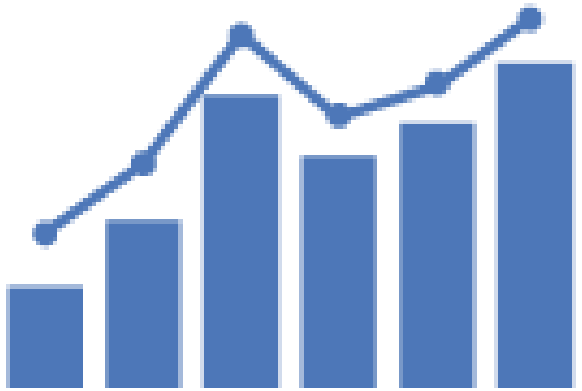

2.8 مليون
شركة ومنظمة

13.6 مليون
وظيفة

8%
من الناتج المحلي للاتحاد الأوروبي

يساهم الاقتصاد الاجتماعي في

النمو المستدام	وظائف الجودة	تعاون المجتمعات
الحماية الاجتماعية	المساواة بين الجنسين	الديمقراطية
التحول البيئي	تماسك المجتمع	

نستنتج

١. الاقتصاد الاجتماعي هو فرع من فروع الاقتصاد والعلوم الاجتماعية التي تركز على العلاقة بين السلوك الاجتماعي والاقتصاد.

٢. تأخذ نظريات الاقتصاد الاجتماعي في الاعتبار العوامل التي تقع خارج نطاق تركيز علم الاقتصاد السائد، بما في ذلك تأثير البيئة والإيكولوجيا على الاستهلاك والثروة.

٣. يحاول الاقتصاد الاجتماعي شرح كيفية تصرف مجموعة اجتماعية معينة أو طبقة اجتماعية اقتصادية معينة داخل المجتمع ، بما في ذلك أفعالهم كمستهلكين.

أهمية الاقتصاد الاجتماعي

يعتبر الاقتصاد الاجتماعي مورداً مهماً لأنه يحاول الوصول إلى حل جديد للقضايا (الاجتماعية أو الاقتصادية أو البيئية) وتلبية الاحتياجات التي لم يتم تلبيتها بشكل كاف من قبل القطاعين الخاص أو العام.

ناقش معنا

هل برأيك الاقتصاد الاجتماعي التضامني أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية؟

مبادئ الاقتصاد الاجتماعي

١ المشاركة

٢ التضامن والابتكار

٣ المشاركة الطوعية والاستقلالية

٤ المصلحة العامة

تابع ....مبادئ الاقتصاد الاجتماعي المشاركة

- الحكم الديمقراطي من القيم الأساسية للاقتصاد الاجتماعي التضامني.
- مشاركة المعنيين بهذا الاقتصاد من مستخدمين ومستفيدين في صنع القرار.
- المسؤولية المشتركة .

تابع ....مبادئ الاقتصاد الاجتماعي التضامن والابتكار

١. تمكين المستفيدين من خلال طرائق العمل القائمة على المشاركة.
٢. المساواة بين الناس في إبداء الرأي.
٣. الملكية الجماعية غير القابلة للتقسيم .
٤. القرب من بديل ابتكاري عن النماذج الاقتصادية التقليدية .
٥. الحاجة إلى المرونة والابتكار لتوجيه الموارد والفوائد إلى المستفيدين والمساهمين.
٦. الأولوية لجودة الخدمات مقارنة بالربح .

تابع ....مبادئ الاقتصاد الاجتماعي المشاركة الطوعية والاستقلالية

١. المشاركة طوعاً في مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي التضامني.
٢. إنشاء المؤسسات بناء على الاحتياجات الاجتماعية.
٣. اقتصاد مستقل بطبيعته.
٤. إعطاء فرص للمجتمعات لإنشاء المشاريع والحصول على مهارات وموارد وفرص عمل وفوائد يتعذر تحقيقها من خلال اقتصاديات السوق.
٥. الانتماء الحر.
٦. الفاعلية الاجتماعية للمبادرات .

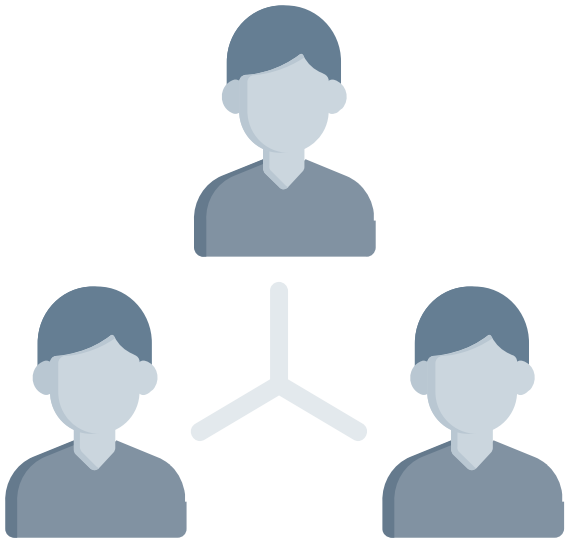

تابع ....مبادئ الاقتصاد الاجتماعي
المصلحة العامة

١. تعزيز ثقافة مجتمعية قائمة على التعاون والدعم المتبادل.
٢. المشاركة في المسؤوليات.
٣. الهدف الرئيس هو النمو والرفاه للجميع دون الانتقاص من رفاه الأفراد ضمن هذه المجموعة.
٤. الأولوية لمبدأ التبادل على مبدأي السوق الحر وإعادة توزيع الثروة .

نشاط

فكر معنا

«أصبح الاقتصاد الاجتماعي أحد أهم الأساليب في عملية تحقيق التنمية الاقتصادية، وضمان الاستقرار الاجتماعي، وبالأخص في اقتصاديات الدولة النامية، إضافة إلى مساهمته في تحقيق النمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول المتقدمة ، وزيادة الثروة وتوفير فرص العمل».

هل يساهم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في اقتصاديات
الدول النامية في الوطن العربي؟ وكيف؟

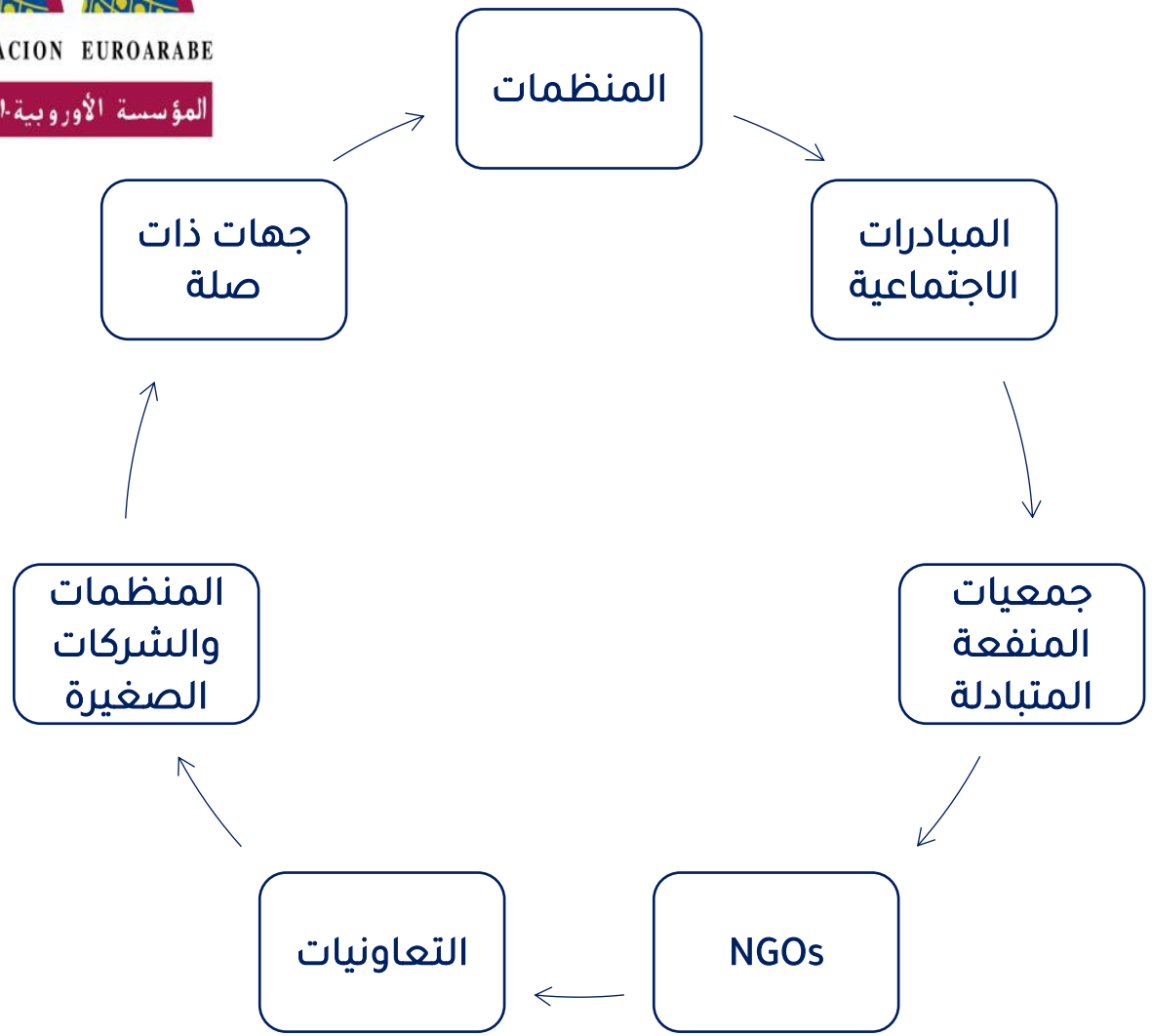

العناصر الفاعلة في الاقتصاد الاجتماعي

أشكال الاقتصاد الاجتماعي

تشمل مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي جمعيات البناء، والاتحادات الائتمانية، والجمعيات الخيرية والمنظمات الخيرية، ومنظمات الأحياء والمجموعات المجتمعية، والنقابات العمالية، وصناديق التأمين، والجمعيات الرياضية، والمستشفيات، ومجموعات المساعدة الذاتية، والمنظمات المدرسية.

منظمات الاقتصاد الاجتماعي

الناس قبل الربح

تعطي مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي الأولوية للناس والمجتمعات على الربح، مدفوعة بمهمتها لخدمة الصالح العام والمصلحة العامة .

الديمقراطية في العمل

تتمتع مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي بحوكمة شاملة وديمقراطية.

إعادة استثمار الأرباح

تعيد مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي استثمار معظم أرباحها أو فوائضها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

منظمات الاقتصاد الاجتماعي على المستوى العالمي

فريق عمل الأمم المتحدة المعني بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني UNTFSSE

- تجمع UNTFSSE بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى، فضلاً عن الجمعيات الجامعة لشبكات SSE كأعضاء ومراقبين.
- تشمل أنشطة فرقة العمل تنظيم الأحداث في الأمم المتحدة وغيرها من المؤتمرات الدولية، والحوار مع صانعي السياسات، وإعداد ونشر المنشورات من خلال مركز المعرفة الذي تم إنشاؤه حديثًا، والمشاركة في المشاريع التعاونية التي تعزز من الاقتصاد الاجتماعي.

منظمات الاقتصاد الاجتماعي على المستوى العالمي

الرابطة الدولية لجمعيات المنفعة المتبادلة AIM

- منظمة دولية مكونة من اتحادات التعاون الصحي وهيئات التأمين الصحي مع **٥٩** عضوًا من **٣٠** دولة في أوروبا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا والشرق الأوسط.
- جميع أعضاء AIM من المنظمات غير الربحية التي تقدم تغطية صحية لحوالي **٢٤٠** مليون شخص، بالإضافة إلى الخدمات المتعلقة بالتأمين الصحي الإجباري والتكميلي، وبعضهم يدير أيضاً خدمات التأمين الصحي والاجتماعي.

منظمات الاقتصاد الاجتماعي على المستوى العالمي

التحالف التعاوني الدولي ICA

- الهيئة الرئيسية التي تمثل ٣ ملايين تعاونية في جميع أنحاء العالم، وتوفر صوتاً عالمياً ومنتدى للمعرفة والخبرة والعمل المنسق من أجل التعاونيات وحولها.
- تعمل ICA مع الحكومات والمنظمات العالمية والإقليمية لخلق البيئات التشريعية التي تسمح للتعاونيات بالتشكل والنمو.

منظمات الاقتصاد الاجتماعي على المستوى العالمي

GSEF

- GSEF هي رابطة دولية للحكومات المحلية وشبكات المجتمع المدني المنخرطة في تعزيز الاقتصاد الاجتماعي كوسيلة لتحقيق تنمية محلية شاملة ومستدامة.
- تروج GSEF لأشكال مختلفة من الاقتصاد الاجتماعي، بما في ذلك المؤسسات الاجتماعية والتعاونيات والتعاضدات ومجموعات المساعدة الذاتية التي تجعل الناس أولوية أكثر من الربح.
- تؤمن GSEF أن التغييرات المنهجية تبدأ أولاً على المستوى المحلي بناءً على الشراكة بين المجتمع المدني والقطاعين العام والخاص.

منظمات الاقتصاد الاجتماعي على المستوى العالمي

المنتدى الدولي SSE

يعزز المنتدى الدولي SSE الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في إطار اقتصاد تعددي وفي جميع القارات لأكثر من ١٠ سنوات، أثبتت هذه الشبكة الدولية أنها مركز تفكير حقيقي في ثلاثة مجالات عمل:

١. جمع قادة SSE واللاعبين الرئيسيين
٢. المشاركة في إنشاء مشاريع مستدامة وشاملة
٣. التأثير على السياسات وجداول الأعمال من أجل SSE.

منظمات الاقتصاد الاجتماعي على المستوى العالمي

شبكة انتركونتيننتال لتعزيز اقتصاد التكافل الاجتماعي RIPESS

- شبكة عالمية من الشبكات القارية ملتزمة بتعزيز اقتصاد التضامن الاجتماعي.
- يجمع أعضاؤها بين الشبكات الوطنية والقطاعية.
- تهدف RIPESS إلى المساهمة في التغيير التحويلي المنهجي، من خلال إظهار مقدار مساهمة SSE من حيث الإجابات الحقيقية على المستوى المحلي للنظام الحالي الذي يظهر حدوده بوضوح.

العنود
مؤسسة الأميرة العنود الخيرية
Princess Alanood Foundation

FUNDACION EUROARABE
المؤسسة الأوروبية-العربية

للمزيد من المعلومات عن
منظمات الاقتصاد الاجتماعي
على المستوى العالمي

تدريب
Tadreeb

فوائد الاقتصاد الاجتماعي

وظائف عالية الجودة للجميع

يخلق الاقتصاد الاجتماعي وظائف جيدة للجميع ، من خلال ريادة الأعمال الجماعية ومن خلال العمل والاندماج الاجتماعي للأشخاص المحرومين.
نظراً لأن الاقتصاد الاجتماعي مرتكز محلياً، فإن مؤسساته تخلق فرص عمل محلية وبالتالي تساهم في التنمية الاقتصادية المحلية وكذلك التماسك الإقليمي من خلال علاقاتها القوية مع المجتمعات.

تعميق الديمقراطية

تعزز مؤسسات ومنظمات الاقتصاد الاجتماعي القيم الديمقراطية بفضل ممارسات الحوكمة الخاصة بها، والتي تفضل المشاركة والانفتاح من خلال الإدارة المستقلة، وعملية صنع القرار الديمقراطي ، وأولوية الناس والعمل على رأس المال في توزيع الدخل.

فوائد الاقتصاد الاجتماعي

ابتكار اجتماعي

يبتكر الاقتصاد الاجتماعي باستمرار للصالح العام. أصبحت العديد من أفكارها المبتكرة سائدة، مثل التمويل الأخلاقي أو حركة التجارة العادلة.
تساهم هذه المؤسسات في النمو الذكي وتقديم خدمة مبتكرة اجتماعياً، والعمل عن كثب مع السلطات العامة وأصحاب المصلحة والمستخدمين للتوصل إلى حلول جماعية للمشاكل المشتركة.

مناصرة المساواة

تسعى مؤسسات ومنظمات الاقتصاد الاجتماعي إلى ضمان تكافؤ الفرص، مع التركيز بشكل خاص على المجتمعات والأقليات المهمشة.

فوائد الاقتصاد الاجتماعي

محاربة تغير المناخ

يعتبر الاقتصاد الاجتماعي في الاقتصاد الدائري، حيث يشارك في إعادة التدوير وإعادة الاستخدام وإصلاح البضائع وتوظيف الأشخاص البعيدين عن سوق العمل. تحقيق هدف بيئي واجتماعي إيجابي.
يقود نحو الطاقات المتجددة والنهوض بالزراعة المستدامة والتنمية الريفية.

خدمات عالية الجودة

تعمل المؤسسات النشطة في مجال الصحة والرعاية على تحسين أنظمة الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية المحلية، والتي يمكن أن تشمل الوصول إلى السكن، ومساعدة كبار السن أو الأشخاص ذوي الإعاقة، ورعاية الأطفال، وغيرها.

كيف يمكن للاقتصاد الاجتماعي أن يساعد في تغيير المجتمعات؟

كثف الاقتصاد الاجتماعي جهوده على مدى العقدين الماضيين لتحويل المجتمع من خلال تنفيذ ممارسات ونماذج اقتصادية مبتكرة وذات قيمة مدفوعة مبنية على هدف اجتماعي أو قائم على المواطن، وأنشأ الاقتصاد الاجتماعي تحالفات جديدة تضم المواطنين وصانعي السياسات والشركات الصغيرة والمتوسطة والجامعات وأصحاب المصلحة الآخرين، مع التركيز على المشاريع المبتكرة اجتماعياً التي تدعم الاقتصادات والمجتمعات المحلية.

يمكن لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي المساعدة في تحويل المجتمع والاقتصاد من خلال:

١. استكشاف نماذج أعمال بديلة وإلهام الممارسات المستدامة والشاملة.
٢. فتح قطاعات جديدة.
٣. تقديم الخدمات في المناطق النائية وتنشيطها.

PROJECT
DECEMBER
31

الاقتصاد
الأفراد
المجالات التي يفيد بها الاقتصاد الاجتماعي
المجتمع
الأقاليم

يمكن للاقتصاد الاجتماعي أن يفيد المجتمعات في أربعة مجالات:

١. الاقتصاد: يساهم الاقتصاد الاجتماعي في التنمية الاقتصادية، لا سيما في التنمية الاقتصادية المحلية من خلال تحفيز النشاط الاقتصادي وخلق فرص العمل، لا سيما للأشخاص الضعفاء الذين غالباً ما يتم استبعادهم من سوق العمل، مما يساهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي. منظمات الاقتصاد الاجتماعي تغرس ممارسات مسؤولة ، فضلا عن نماذج مستدامة وشاملة.

٢. المجتمع: يساهم الاقتصاد الاجتماعي في التماسك الاجتماعي، لا سيما على المستوى المحلي، من خلال الحد من عدم المساواة من خلال توفير السلع والخدمات للفقراء، وتعزيز رأس المال الاجتماعي والشعور بالمجتمع من خلال إشراك المواطنين في أنشطتهم.

٣. الأفراد: يعد الاقتصاد الاجتماعي مفيداً على المستوى الفردي، لأنه يوفر الخدمات الأساسية، والتي غالباً تكون كدعم للخدمات الحكومية، خاصة للفئات الأكثر ضعفاً، ويوفر فرصاً للمواطنين للمشاركة في المشاريع المحلية التي تساهم بشكل إيجابي في المجتمع.

٤. الأقاليم: منظمات الاقتصاد الاجتماعي متجذرة بقوة في الإقليم الذي تعمل فيه، مما يسهل التعبئة السريعة لأصحاب المصلحة المحليين لتلبية الاحتياجات العاجلة. هذه المنظمات هي جهات فاعلة مهمة في الاقتصادات المحلية والإقليمية لأنها تخلق فرص عمل محلية، وتحد من التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية في المدن والمناطق الريفية، وتنشط المجتمعات.

أدوار وسمات الاقتصاد الاجتماعي

من الناحية الاقتصادية

- تساهم المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية الخاصة في العمل اللائق وغالباً ما تسهل دمج الأشخاص المحرومين في سوق العمل من خلال توليد الدخل، وسهولة الوصول إلى الأسواق والتمويل ، والتجارة العادلة ، والممارسات المالية الأخلاقية والقائمة على التضامن.
- تعزز التنمية الاقتصادية المحلية والمشاريع ، وتعزز روح المبادرة واحتضان النهج البديلة لإنتاج السلع والخدمات.

أدوار وسمات الاقتصاد الاجتماعي

من الناحية البيئية

- تعمل الشركات الصغيرة والمتوسطة في العديد من القطاعات على تعزيز أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة من خلال الأنشطة والابتكارات التي تحافظ على رأس المال الطبيعي أو تعيد تأهيله أو تديره على نحو مستدام وتنطوي على التكيف مع تغير المناخ.
- تعد SSEOE من أصحاب المصلحة الأساسيين في الاقتصاد الدائري، على الرغم من افتقارها في كثير من الأحيان إلى المعرفة والموارد اللازمة لاعتماد ممارسات أكثر صداقة للبيئة، فإن الشركات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات الأخرى غالبًا ما تكون أكثر انفتاحاً على تلبية المعايير البيئية من الشركات التي تركز على الربح.

أدوار وسمات الاقتصاد الاجتماعي

من الناحية الثقافية

يعيد SSE التأكيد على دور الأخلاق والعدالة والديمقراطية والمشاركة في الاقتصاد والعلاقات الاجتماعية والحكم، ويعزز التنوع الثقافي، ويعترف بالترابط بين حياة الإنسان والطبيعة.

إن الفكرة الجوهرية في SSE هي الفكرة القائلة بأن العمل الاقتصادي لا يسترشد ببساطة بآلية سعر محايدة أو ذاتية التنظيم ولكن من خلال رؤية المجتمع والقيم المحيطة به ، والتي تتراوح من المشاركة أو التضامن ، كما في حالة التطوع.

أدوار وسمات الاقتصاد الاجتماعي

من الناحية المنهجية

- يمكن أن يشكل SSE عملية السياسة والنظام البيئي المؤسسي الأوسع الذي يبني أنماط استخدام الموارد وتوزيعها، بما في ذلك العلاقات الاجتماعية وعلاقات القوة.
- يميل الاقتصاد الاجتماعي إلى تضمين نهج متعدد الأوجه يركز على القدرات والوكالة والقيم والإنصاف والإشراف والابتكار، وبالتالي هو مفتاح من منظور التنمية المتكاملة والشاملة وإمكانية تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة في وقت واحد.

هذه السمات والأدوار مهمة من منظور صياغة عمليات التغيير التي تكون شاملة وعادلة ومستدامة، وهي السمات التي يتبناها مفهوم الانتقال العادل (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٢٠)، كما هو موضح في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٢٠ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

"إن مفهوم الانتقال العادل ليس مجرد عملية تقنية للانتقال من نظام قائم على الوقود الأحفوري إلى نظام منخفض الكربون - إنه عملية سياسية ... لن يكون الابتكار الأخضر وحده كافياً لتحقيق الانتقال في المرحلة الأولى مكان أو للتأكد من أنه عادل، يتطلب الانتقال العادل إنشاء تحالفات سياسية بين الحركات الاجتماعية والبيئية ، ومجموعات الأقليات، والنقابات العمالية، والأشخاص العاملين في قطاعات الطاقة والمجتمعات المحلية المشاركة".

علاقة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالاقتصاد والعلوم الأخرى

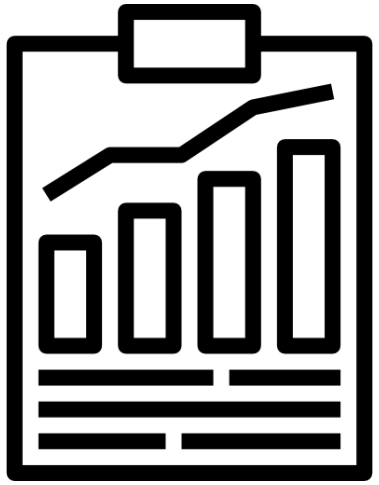

- العلوم الاجتماعية (أو الانسانية) مدارها النظر لمختلف الجوانب المؤثرة على حياة البشر: اقتصاد، ادارة، اجتماع، سياسة، فقه شرعي، قانون مدني، تربية، علم نفس اجتماعي، تاريخ، جغرافيا، ...الخ
- يغلب على العلوم الاجتماعية التقارب والتداخل والتفاعل فيما بينها، لذا ليس مستغرباً أن ينتج "علم الاقتصاد الاجتماعي" عن مزاوجة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع
- وطبيعة المنتج الراهن كما راينا هي الارتكاز على مكونات "راس المال الاجتماعي" لحل مشكلات اقتصادية يتعذر حلها بالطرق التقليدية المعهودة.

علاقة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بعلم الاقتصاد

- يدرك طالب الاقتصاد المبتدئ من أول محاضرة أن "المشكلة الاقتصادية المركزية" هي مدار هذا العلم، متمثلة في مفهوم "الندرة النسبية للموارد"، بمعنى أن الرغبات الانسانية غير محدودة بينما الموارد الاقتصادية محدودة وهذا ينعكس في حقيقة أن الموارد الاقتصادية لها استخدامات بديلة تفرض على صاحب القرار التضحية بها حال اختياره استخدامات معينة لها.

- صاحب القرار قد يكون فرداً مستهلكاً، منشأة انتاجية، سلطة سياسية، منظمة مدنية، جمعية خيرية ... الخ، لذا فإن عبارة "التخصيص الأمثل للموارد" لا تعدو عن كونها توجيهاً للموارد النادرة نحو استخدام يدر أكبر منفعة من وجهة نظر صاحب القرار.

علاقة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالعلوم الأخرى

- من أخص المزايا التي يختلف بها علم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عن غيره من تطبيقات علم الاقتصاد أنه يرتبط بمجتمعات انسانية ذات عادات، وتقاليد، وتراث تاريخي متباين دينياً وثقافياً، رغم وجود قواسم مشتركة فيما بينها.
- لذا، تلعب العلوم الانسانية الأخرى (الفقه الشرعي، الفقه القانوني، السياسة، التاريخ، الجغرافيا الخ) دوراً فاعلاً في مجالات علم الاقتصاد الاجتماعي، وهذا ينعكس في ظاهرة تنوع المناهج والأدوات والنماذج المناسبة لتفعيل رؤوس الأموال الاجتماعية الخاصة بكل مجتمع انساني

مدخل إلى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني : الاقتصاد الاجتماعي والتنمية المستدامة

يشتمل الفصل الثاني على المواضيع التالية :

- ارتباط الاقتصاد الاجتماعي بأهداف التنمية المستدامة

١ القضاء على الفقر
٢ القضاء التام على الجوع
٣ الصحة الجيدة والرفاه
٤ التعليم الجيد
٥ المساواة بين الجنسين
٦ المياه النظيفة والنظافة الصحية
٧ طاقة نظيفة وبأسعار معقولة
٨ العمل اللائق ونمو الاقتصاد
٩ الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية
١٠ الحدّ من أوجه عدم المساواة
١١ مدن ومجتمعات محلية مستدامة
١٢ الاستهلاك والإنتاج المسؤولان
١٣ العمل المناخي
١٤ الحياة تحت الماء
١٥ الحياة في البرّ
١٦ السلام والعدل والمؤسسات القوية
١٧ عقد الشراكات لتحقيق الأهداف
أهداف التنمية المستدامة

- وفقاً لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول التعاونيات في التنمية الاجتماعية (**٢٠١٧**) ، يساهم الاقتصاد الاجتماعي بحوالي **٧٪** في الناتج المحلي الإجمالي العالمي (GDP).

- كما تشير ورقة التفكير الصادرة عن المفوضية الأوروبية "من أجل أوروبا مستدامة بحلول عام **٢٠٣٠** " :

أن الاقتصاد الاجتماعي يمثل فرصة ومحركاً لتنفيذ خطة عام **٢٠٣٠** وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر (SDGs) على المستوى الأوروبي وعلى المستوى العالمي، على وجه الخصوص لتحقيق الهدف **٨** "تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق".

يرتبط الاقتصاد الاجتماعي بشكل كبير بجميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر

في حين أنه يرتبط بشكل شائع بأهداف التنمية الاجتماعية، إلا أنه يرتبط بشكل كبير بجميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. لا يتم توجيه الاقتصاد الاجتماعي نحو أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتعددة فحسب، بل يعمل في كثير من الأحيان على نطاق يمكن أن يؤثر على مناطق وقطاعات بأكملها.

خصوصية القطاع الثالث للتنمية المستدامة

- هناك خاصية مشتركة بين مطلب حماية البيئة ومطلب الحفاظ على التوازن الاجتماعي لسكان العالم، وقد بررت الربط بينهما في إطار مفهوم التنمية المستدامة منذ مطلع التسعينات (قمة الأرض ١٩٩٢)
- ألا وهي حاجتهما الى مصادر تمويل مستدامة، والى كوادر بشرية قادرة على العمل من خلال مؤسسات طوعية/ مدنية لاربحية/ لاحكومية وفقاً لضوابط سلوكية وأخلاقية معينة.
- لذلك، برزت أهمية الطريق الثالث باعتباره المسار الأوفق للاقتصاد الاجتماعي والتضامني حسبما أدركته المنظمات الدولية.

ناقش معنا

- يمكن أن تحدث الحالة الاقتصادية والاجتماعية الصغيرة تغييراً منهجياً لأنها تتنوع وتتوسع وتتفاعل مع القطاعات والمؤسسات الأخرى.
- تعمل الحكومات على دمج المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية الخاصة في أنظمة وأطر الرفاهية الوطنية للنمو الشامل، حيث تنتقل منظمات المجتمع المدني نحو المقاولات الاجتماعية، وتقوم الشركات الموجهة للربح بدمج الشركات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة الخاصة بها.

مدخل إلى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني : مجالات الاقتصاد الاجتماعي

يشتمل الفصل الثالث على المواضيع التالية :

- مجالات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الولايات المتحدة الأمريكية
- مجالات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في أوروبا والهند
- مجالات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على المستوى الدولي

مجالات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الولايات المتحدة الأمريكية

- رغم ندرة البيانات الاحصائية التفصيلية حول المجالات الانتاجية المتنوعة التي طرقتها مؤسسات قطاع الاقتصاد الاقتصادي والتضامني - غذائية، صحية، معرفية، تجارية، تمويل أصغر - لكن المؤشرات المتاحة تعكس توظيف الملايين من السكان في هذا القطاع بمجالاته المتنوعة.
- مثلاً، يبلغ عدد المنظمات الخيرية في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي **١.٥** مليون منظمة، تمكنت عام **٢٠١٨** من جذب **٤٢٧.٧١$** بليون معظمها موجه نحو مجالات دور العبادة (**٢٩%**)، المنح والخدمات الانسانية (**٢٤%**) مجالات التعليم (**١٤%**)، مجالات لصحة (**٩%**)

مجالات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في أوروبا والهند

- يبلغ عدد المنظمات الاقتصادية العاملة تحت مظلة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في أوربا حوال ٢ مليون منظمة، وهي تمثل ١٠% من مجمل عدد الشركات الأوربية، وتعمل في نطاق واسع من المجالات الانتاجية والخدمية.
- يبلغ عدد المنشآت الاجتماعية والتضامنية في المملكة المتحدة وحدها حوالي ٦٢٠٠٠ منشأة يعمل بها حوالي ٨٠٠٠٠٠ موظفاً.
- أكبر مؤسسة مختصة في تسويق السلع الغذائية بالهند AMULوظفت حوالي ٣.١ مليون منتج من مجموعات اجتماعية/ تضامنية تسمى مجموعات العون الذاتي self-helpً.

مجالات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على المستوى الدولي

- يوجد في الهند وحدها ٢,٢ مليون مجموعة "عون ذاتي" توظف ٣٠ مليون عامل معظمهم من النساء.
- بلغ عدد المستفيدين من الحماية الصحية والاجتماعية التي تقدمها جمعيات المنافع المتبادلة العالمية mutual benefit societies حوالي ١٧٠ مليوناً على المستوى العالمي.
- تمكنت حركة " التجارة العادلة العالمية" Global Fair Trade التي تسعى لدمج صغار منتجي الدول الفقيرة في سوق صادرات السلع العالمي، من توظيف ١,٢ مليون عامل وزارع بشهادة انتاج معتمدة وبقيمة مبيعات كلية بلغت حوالي ٦,٤$ مليون.

استراحة

مدخل إلى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني : المبادرات الدولية لتعزيز الاقتصاد الاجتماعي

يشتمل الفصل الرابع على المواضيع التالية :

- لماذا القطاع الثالث؟
- مفهوم فشل السوق
- مبادرات منظمة العمل الدولية ILO

لماذا الطريق الثالث؟

- من المسلم به أن المجتمعات البشرية منذ القدم لم تخل من وسائط خيرية/ غير ربحية مثل مؤسسات الوقف والتعاونيات، تُعنى بتوفير خدمات انسانية ملحة للطبقات المحتاجة والفقيرة أو تقديم منافع متبادلة لأفراد المجتمع في بعض المجالات.
- وقد درج الاقتصاديون على تسمية هذا النوع من المؤسسات بالقطاع الثالث third sectorأو الطريق الثالث third way تمييزاً له عن القطاعين الرسميين المعهودين:
- القطاع الحكومي/ العام Government / Public sector
- القطاع الخاص : Private sector

تابع ..... لماذا الطريق الثالث؟

- لوقت طويل ظلت النظرية الاقتصادية ومنذ عهد روادها الاوائل (آدم سميث، ديفيد ريكاردو، جون ملس وغيرهم) تعترف بقطاعين فقط:
- قطاع مسئول عن انتاج وتوزيع السلع والخدمات الخاصة بواسطة جهاز السوق الحر - أي القطاع الخاص
- قطاع مسئول عن انتاج وتوزيع السلع والخدمات العامة بواسطة الميزانية العام للدولة - أي القطاع العام
- علماً أن التبرير الاقتصادي لدور القطاع العام يتأسس على مفهوم "فشل السوق" - market failureماذا يعني؟

مفهوم فشل السوق

- يتلخص هذا المفهوم في أن السلع/ الخدمات العامة لا يمكن انتاجها عبر جهاز السوق في القطاع الخاص لأنها تعاني من مشكلة الاثار الخارجية للمنافع externalities.
- من أهم خصائص السلع/ الخدمات العامة أن الحاجة لها حاجة جماعية، وانتاجها جماعي، واستهلاكها جماعي، ما يعني أن تحمل تكلفتها ينبغي أن يكون جماعياً كذلك (أمثلة) .
- فذلك هو المبرر الاقتصادي لتفرد الدولة بتلبية حاجة المجتمع بواسطة فرض الضريبة وانفاقها ايراداتها على انتاج وتوزيع السلع والخدمات العامة.

مفهوم فشل السوق

- لا شك أن الحاجة الى "التوازن الاجتماعي" بمعنى محاربة الفقر والإقصاء الاجتماعي للطبقات الأقل حظاً، وتقليل الفوارق الطبقية والاقليمية داخل الدولة يجعل منه خدمة عامة معتبرة.
- لذا، لا تختلف النظرة الاقتصادية لهذه الحاجة الانسانية عن الحاجة لغيرها من الخدمات العامة المعهودة :الصحة العامة، الأمن العام، الدفاع، العدل، حماية البيئة
- لكن سلاح الميزانية العامة فقد الكثير من فعاليته بسبب الظروف الموضوعية سابقة الذكر، هذا بالإضافة الى خصوصية هذه الخدمة وحاجتها الى الطريق الثالث.

مبادرات منظمة العمل الدولية ILO

- جاء في موقع منظمة ILO أنها بادرت عام ١٩٢٠ بوضع أول لبنة دولية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني بإنشاء "وحدة تعاونيات - ILO" أي بعد عام واحد فقط من تأسيس هذه المنظمة كإحدى أذرع تنظيم الأمم المتحدة، وأن أول وثيقة دولية رسمية تشير الى دور المنشآت الرائدة في مجال الاقتصاد الاجتماعي صدرت عنها عام ١٩٢٢، وأن التزام منظمة ILO بتعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مقرر في دستورها، وفي اصدارها "اعلان العدل الاجتماعي والعولمة المنصفة" عام ٢٠٠٨.

مبادرة UNTFSSE

- تم تكوين "وحدة مهام الأمم المتحدة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني ما بين الوكالات" UNTFSSE عام **٢٠١٣** في جنيف بهدف رفع الوعي عن أهمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني SSEفي كافة دوائر المعرفة والسياسات الدولية.
- وذلك باعتبار أن SSEينطوي على مساهمة واعدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بمنهجيه متكاملة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً - ما يعني مراجعة جادة للفكر التنموي !
- وكان الدافع الأساس للمنظمة الدولية من مراجعة الفكر التنموي هو التمكن من تحقيق **١٧** هدفاً من أهداف التنمية المستدامة عام **٢٠٣٠** - تم التوافق عليها عام **٢٠١٥** بين الدول الاعضاء في منظمة الامم المتحدة.

مبادرة ايكورس وترافي

- اعتماد منظمات الاقتصاد الاجتماعي على ميزاتها الفريدة لتقديم حلول سريعة في أوقات الأزمات، وهذه المبادرة هي أحد الأمثلة على مبادرات الاقتصاد الاجتماعي التي قدمت حلولاً سريعة للمشاكل الملحة خلال أزمة كوفيد-١٩، في مواجهة نقص معدات حماية الأفراد، تضافرت جهود مؤسستين اجتماعيتين من بروكسل وهما ايكورس EcoRes و ترافي Travie لتلبية الطلب العاجل على الكمامات لموظفي الرعاية الصحية في الخطوط الأمامية.
- ايكورس EcoRes هو مختبر ابتكار مستدام متخصص في الاقتصاد، و ترافي Travie هي مؤسسة اجتماعية توظف الأشخاص ذوي الإعاقة.
- بدعم من منطقة العاصمة بروكسل، تم إنشاء خط إنتاج تعاوني ولا مركزي للكمامات، قام طلاب من مدرسة تصميم أزياء احترافية بتصميم نمط الكمامة، وتم التسليم إلى شبكة من المواطنين المتطوعين الذين قاموا بالخياطة وفقًا لمعايير الجودة، شارك أكثر من ٢٠٠٠ شخص وأنتجوا ٢٤٠.٠٠٠ كمامة قابلة لإعادة الاستخدام لمقدمي الرعاية في الخطوط الأمامية في ١.٥ شهر.

الأمر المثير للاهتمام بشكل خاص في إنشاء هذا الخط الإنتاجي المحلي للكمامات هو أنه اعتمد في البداية على متطوعين لخياطتها ولكن هذا يجب أن ينتقل إلى مشروع قابل للتطبيق اقتصادياً، من التوقع أن يستمر شريك المؤسسة الاجتماعية في المشاركة في إنتاج الكمامات، بينما تهدف المبادرة أيضًا إلى خلق فرص عمل للأفراد الذين فقدوا دخلهم بسبب الأزمة.

توضح هذه المبادرة قدرة الاقتصاد الاجتماعي على:

١. تلبية الاحتياجات الاجتماعية الفورية وتحسين نوعية الحياة للناس ومجتمعاتهم.
٢. التفاعل بسرعة وتعزز التضامن في الحالات القصوى.
٣. حشد الجهات الفاعلة المحلية وحشد الموارد المختلفة (التمويل، والتطوع، والمعرفة) من مجموعة من الجهات الفاعلة (الحكومة، والمواطنون، ومنظمات الاقتصاد الاجتماعي، والمهنيون) .
٤. تنفيذ طرق مبتكرة للتعاون بين الأفراد والمنظمات والحكومات المحلية، وتوسيع الابتكار الاجتماعي الجماعي على المستوى المحلي .
٥. تصميم وتجربة وتوحيد الأنشطة الاقتصادية.

مســـاهمة منظمـــة التعـــاون الاقتصـــادي والتنمية في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

ساهمت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشكل كبير في الفهم العملي للاقتصاد الاجتماعي منذ عملها الرائد في الاقتصاد التعددي في التسعينيات، وتواصل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية توسيع قاعدتها المعرفية مع زيادة الوعي بمساهمة منظمات الاقتصاد الاجتماعي في تحقيق نمو شامل ومستدام على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وخارجها.

مشاريع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الاقتصاد الاجتماعي

أطلقت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المشروع العالمي "تعزيز النظم البيئية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني" في ٢٠٢٠، بتمويل من أداة الشراكة الخارجية للاتحاد الأوروبي، وسيغطي أكثر من ٣٠ دولة على مدى ثلاث سنوات.، ويستهدف جميع دول الاتحاد الأوروبي والدول غير الأعضاء فيه مثل البرازيل والمكسيك والهند وجمهورية كوريا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

سيؤدي إلى ثلاثة مخرجات رئيسية:

١. الدليل الدولي للأطر القانونية للاقتصاد الاجتماعي.
٢. الدليل الدولي لقياس التأثير الاجتماعي على للاقتصاد الاجتماعي .
٣. شراكات التعلم من الأقران (Peer-learning partnerships) لخلق المعرفة وتبادل الخبرات بين مختلف البلدان وأصحاب المصلحة حول مواضيع مختلفة حاسمة لتطوير الاقتصاد الاجتماعي.

خطة عمل الاقتصاد الاجتماعي

- اعتمدت المفوضية الأوروبية في ٩ ديسمبر ٢٠٢١ خطة عمل جديدة بشأن الاقتصاد الاجتماعي، وطرحت المفوضية تدابير ملموسة للمساعدة في تعبئة الإمكانات الكاملة للاقتصاد الاجتماعي، والبناء على نتائج مبادرة الأعمال الاجتماعية لعام ٢٠١١ ومبادرة البدء وتوسيع النطاق لعام ٢٠١٦.
- على الرغم من التقدم المحرز في إطار المبادرات السابقة، لا تزال الاحتياجات قائمة في عدة مجالات، وتحسين ظروف الإطار الصحيح للاقتصاد الاجتماعي في جميع أنحاء أوروبا، بما في ذلك تحسين الرؤية والاعتراف والوصول إلى التمويل والأسواق هي الجوانب الرئيسية لخطة العمل.
- الهدف من خطة العمل هو تعزيز الاستثمار الاجتماعي، ودعم الجهات الفاعلة في الاقتصاد الاجتماعي والمؤسسات الاجتماعية لبدء وتوسيع نطاق والابتكار وخلق فرص العمل.

خطة عمل الاقتصاد الاجتماعي

من خلال سلسلة من المبادرات في المجالات الثلاثة التالية:

١ خلق الظروف الإطارية المناسبة لازدهار الاقتصاد الاجتماعي.

٢ فتح الفرص ودعم بناء القدرات.

٣ تعزيز الاعتراف بالاقتصاد الاجتماعي وإمكانياته.

أعلنت خطة العمل عن عدد من الإجراءات الرئيسية لدعم الاقتصاد الاجتماعي، وهي:

١. توصية المجلس بشأن تطوير شروط إطار الاقتصاد الاجتماعي.

٢. بوابة الاقتصاد الاجتماعي الجديدة للاتحاد الأوروبي لتوفير نقطة دخول واضحة لأصحاب المصلحة في الاقتصاد الاجتماعي والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة والأفراد الذين يسعون للحصول على معلومات حول تمويل الاتحاد الأوروبي وسياساته ومبادراته ذات الصلة.

٣. مركز الكفاءة الأوروبي الجديد للابتكار الاجتماعي.

٤. الوصول إلى التمويل هو مجال مهم من مجالات العمل في إطار خطة عمل الاقتصاد الاجتماعي.

خطة العمل مصحوبة بوثيقتين عمل

تحليل للتحديات والفرص المتاحة للاقتصاد الاجتماعي في أوروبا وملخص للمشاورات التي أجريت والأدلة التي تم جمعها منذ الإعلان عن خطة العمل في بداية عام **٢٠٢١**.

سيناريوهات نحو المشاركة في إنشاء مسار انتقالي لمنظومة بيئية صناعية أكثر مرونة واستدامة ورقمية والاقتصاد الاجتماعي، ويحدد سيناريوهات التحول الرقمي والأخضر للنظام البيئي الصناعي. كما يشير إلى الإجراءات والالتزامات المشتركة اللازمة لمواكبة هذا الانتقال.

مشروع

مؤسسة سبيرانتا

الاقتصاد الاجتماعي - نموذج للتنمية المستدامة

- يهدف المشروع إلى تطوير نموذج للاقتصاد الأخضر للنشاط التجاري للمؤسسة، سواء من حيث الإدارة الخضراء والإنتاج الأخضر (تجديد مساحة الإنتاج، وإعادة تدوير النفايات لإنتاج نموذج من حقائب اليد).
- تتركز الخدمات الاجتماعية لمؤسسة سبيرانتا في الغالب على تقديم الخدمات الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال مركز التكامل والعلاج المهني.
- تهدف إلى زيادة درجة التكامل الاجتماعي والمهني وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من العيش المستقل.

ملخص نتائج المشروع

كان الهدف هو إنشاء وتنفيذ إدارة عملية خضراء ومنتجات خضراء ضمن أنشطة الاقتصاد الاجتماعي لمقدم الطلب، مع التركيز على الاستهلاك المسؤول للطاقة والموارد المادية، واستخدام مصادر الطاقة المتجددة وإعادة استخدام النفايات. وقد تم تحقيق النتائج التالية بنهاية تنفيذ المشروع:

١. زيادة الكفاءة والقدرة التنافسية للخدمات والمنتجات المقدمة من خلال أنشطة الاقتصاد الاجتماعي لمقدم الطلب نتيجة الاستثمار البيئي، والاستثمار في إنتاج المنشأة .
٢. تقليل استهلاك موارد الطاقة والأثر البيئي للإنتاج والخدمات من خلال زيادة كفاءة استخدام الطاقة في المبنى واستخدام الطاقة المتجددة.
٣. تجديد ورشة النسيج بمعدات محددة وتحقيق منتجات جديدة (خضراء) مصنوعة من مواد نفايات النسيج ومن مواد أخرى صديقة للبيئة لتطوير وتنويع نطاق المنتجات لنشاط وحدة الحماية.
٤. تقليل الأثر البيئي للصناعات الأخرى في المنطقة من خلال إعادة استخدام نفاياتها في الإنتاج.
٥. خلق وظائف خضراء جديدة في النشاط التجاري الذي طوره المشروع.
٦. تعزيز نموذج الأعمال الخضراء لمقدم الطلب من أجل ضمان التنمية المستدامة لإنتاجه.

مدخل إلى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني : الأوقاف، علاقتها بالاقتصاد الاجتماعي والتنمية المستدامة

يشتمل الفصل الخامس على المواضيع التالية :

- الوقف في التراث الاسلامي
- تعريفه وأنواعه
- الأثر الاقتصادي/ التنموي للوقف
- دعائم التنمية المستدامة للمؤسسة الوقفية
- جمعية المنفعة الاجتماعية الخيرية

الوقف في التراث الإسلامي

الوقف تراث اسلامي راسخ، سواء من جهة أصوله الشرعية الثابتة، أو من جهة مساهمته الرائدة عبر تاريخ الحضارة الاسلامية منذ عصر النبوة وحتى عصر الخلافة العثمانية.

- ✓ فهو من ناحية يجسد مفهوم الصدقة الجارية وفضائل البذل والبر وعمل الخير التي تحث عليها آيات القرآن الكريم واحاديث النبي صلى الله عليه وسلم
- ✓ ومن ناحية أخرى لم يكن الوقف مجرد قطاع ثالث كما في عالم اليوم بل مؤدياً لكثير من أعباء القطاع العام في إطار الدولة الحديثة من حيث مسئولية الانفاق على السلع والخدمات العامة.

الوقف - تعريفه وأنواعه

- الوقف (أو الحُبس): ثابت بالكتاب والسنة والقياس والاجماع ولو أن كتب المذاهب تتضمن تعريفات مختلفة للوقف من حيث الصياغة.
- لعل أقرب تعريف الى السنة النبوية أن :" الوقف يعني حبس الأصل وتسبيل المنفعة" وقد اختاره الحنابلة من قول النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب في شأن أرض أصابها من خيبر قائلاً : " احبس أصلها وسبّل ثمرتها".
- من أهم شروطه امتناع الواقف عن التصرف فيه بيعاً ورهناً و هبة و توريثاً كما ورد في نفس الحديث السابق.

الوقف - تعريفه وأنواعه

- السيرة النبوية غنية بنماذج الوقف المتنوعة، مثل قصة اليهودي "مخيريق" الذي شهد أحد، وأوصى للنبي صلى الله عليه وسلم بسبع حوائط، جعلها النبي وقفاً للمسلمين.
- ومنها قصة "بئر رومة" في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وقد أوقفها عثمان بن عفان لأهل المدينة، ووقف أم المؤمنين صفية بنت حيي بن أحطب لشقيقها، وغير ذلك.
- لذا، تنوعت الأوقاف حسب مجالات خدماتها، كما تنوعت حسب تخصيص ريعها : وقف خيري (عام)، وقف أهلي (ذري، خاص)، وقف مشترك.

الأثر الاقتصادي / التنموي للوقف

- أسهمت الأوقاف عبر التاريخ الاسلامي في بناء المدن، والمساجد، وتعبيد وإضاءة الطرق، وإنشاء دور العلم والمعاهد، وتأسيس المستشفيات، وتدريب الأطباء، وتوفير الغذاء لدعم الطبقات الفقيرة وأبناء السبيل، وغير ذلك.
- ليس مستغرباً، إذاً، أن ميزانية الدولة الاسلامية ونفقاتها العامة آنذاك لم تتجاوز نفقات الدفاع والشرطة والقضاء.
- وأن دواوين الدولة - وهي نظائر الحقائب الوزارية في الدولة الحديثة - لم تتضمن دواوين خاصة للتعليم والصحة والأشغال، والمنافع العامة الأخرى.

الأثر الاقتصادي / التنموي للوقف

- إذاً، لم يكن قطاع الأوقاف مجرد قطاع ثالث كما في عالم اليوم بل شريكاً مكملاً للقطاع الحكومي في بناء الدولة الاسلامية وهيكلة قطاعاتها الانتاجية والخدمية المختلفة.

- وذلك يؤكد طبيعة العرف الاجتماعي التكافلي الذي ظل سائداً لعدة قرون في ظل الدولة الاسلامية، وقوة اعتماده على مبدأ الانفاق الطوعي في واقع سادت فيه روح البر والفضيلة.

- كما يبرر غياب الأداة الضريبية عن مالية الدولة الاسلامية في الفقه الموروث رغم شيوع الضريبة في ظل الدولة الرومانية والدولة الفارسية قبل آلاف السنين.

الأثر الاقتصادي / التنموي للوقف

- لا شك أن ذلك الواقع المثالي لم يعد موجوداً في عالم اليوم مع سيادة العرف البديل الذي اختزل الاقتصاد الكلي للدولة في قطاعين فقط :

١. قطاع حكومي
٢. قطاع خاص

- وقد سبقت الاشارة الى اعتراف المنظمات الدولية بعجز الموازنات الحكومية عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتأكيد الحاجة الى مراجعة الفكر التنموي بإعطاء "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني = SSE" دوراً قيادياً.
- لكن يظل هذا الجهد قاصراً ما لم يصحبه الاعتراف بضرورة تنمية مبادئ البر والفضيلة التي تجعل SSE واقعاً مؤثراً.

دعائم التنمية المستدامة للمؤسسة الوقفية

هناك ثلاثة دعائم أساس لضمان قدرة المؤسسة الوقفية على المساهمة الفاعلة في عملية التنمية المستدامة

- أولا: كونها مؤسسة مالية "أبدية" - أي ليس لها أجل معين (مثل شركة المساهمة العامة)، وبالفعل هناك أوقاف ناهزت مئات السنين في بعض الدول لعالم الاسلامي.
- ثانياً: استقلالها مالياً وادارياً عن تعاقب السلطات السياسية الحاكمة إلا تحت ظروف استثنائية.
- الأخذ بمبدأ الكفاءة الادارية في تشغيل الأموال والتعامل مع الإسواق وفقاً لمبادئ الجدوى الاقتصادية.

دعائم التنمية المستدامة للمؤسسة الوقفية

- اذاً، لكي تتمكن المؤسسة الوقفية من أداء دورها المنشود في التنمية المستدامة ينبغي عليها الالتزام الصارم بمبدأ الكفاءة الادارية وضمان الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات التي تتبنى الانفاق عليها.
- رغم حاجة المؤسسة الوقفية الى سيادة روح البر والفضيلة في مرحلة تكوين راس المال، لكن دورها التنموي المستدام يقتضي الاعتماد على الكفاءة الادارية والجدوى الاقتصادية وعدم الركون لمصادر العطايا والهبات.

جمعية المنفعة الاجتماعية الخيرية

- نختتم هذا الفصل بالمقارنة بين الوقف الشرعي وجمعية المنفعة الاجتماعية الخيرية Charitable Community Benefit Society في النظام البريطاني، حيث يتمثل وجه الشبه بينهما في خاصيتين أساسيتين:
- أن وجمعية المنفعة الاجتماعية الخيرية تدار لمنفعة المجتمع عموماً لا منفعة الأعضاء كما في الجمعيات التعاونية والتعاضديات كما في الوقف الخيري
- أن قانون تأسيسها يتضمن - Asset Locker قانون حبس الأصل بمعنى أن تسييلها يستوجب تحويل أصولها الى عمل خيري آخر وليس إلى حوزة ملاكها - كما في الوقف.

مدخل إلى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني : التعاونيات

يشتمل الفصل السادس على المواضيع التالية :

- منشأ التعاونيات
- الأثر الاقتصادي/ التنموي للتعاونيات
- التعاونيات والتنمية المستدامة

منشأ التعاونيات

- ظهر النموذج التعاوني في أوروبا أواخر القرن الثامن عشر الميلادي كردة فعل للثورة الصناعية ومؤسساتها الرأسمالية التي دأبت أول عهدها على تشغيل القوى العاملة من رجال ونساء وأطفال ساعات طويلة وبأجور زهيدة وبيئة عمل لا إنسانية بهدف تحقيق أكبر ربح.
- ورغم تعدد التجارب في مختلف أرجاء القارة الأوروبية لكن تأسيس جمعية روتشديل التعاونية Equitable Pioneers of Rochdale (EPR) Society عام **١٨٤٤** يعتبر أول نموذج لجمعية تعاونية بشكلها الحديث.

منشأ التعاونيات

- لقي نموذج جمعية روتشديل استجابة واسعة في المجتمع البريطاني فدخلت التعاونيات خلال ١٨٥٠ - ١٨٥٥ مجال صناعات النسيج والأحذية والطواحين، وبلغ عدد التعاونيات في بريطانيا أكثر من ٤٠٠ جمعية عام ١٨٦٣

- أدى نجاح التجربة البريطانية الى انتشار التجربة التعاونية في سائر الدول الأوربية: فرنسا، المانيا، إيطاليا، بلجيكا، الدنمارك، النمسا، فنلندا، السويد، النرويج.

- تكونت الجمعية الدولية للتعاونيات ICA عام ١٨٩٥ بهدف نشر القيم والمبادئ التعاونية وتقوية الأواصر بين التعاونيات في العالم

تعريف الجمعية التعاونية

- التعريف المعتمد لدى ILO التعاونيات جمعيات مستقلة تتكون من أشخاص متحدين بطريقة طوعية لمقابلة احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشتركة من خلال الملكية الجماعية والادارة الديمقراطية.

- نشأت التعاونيات خصيصاً من أجل محاربة الاستغلال الرسمالي وتخفيف الفوارق الاجتماعية وتحسين الأحوال المعيشية للأفراد والاهتمام برعاية حاجيات المجتمعات المحلية ومعالجة الحساسيات العنصرية والنوعية

مبادئ وقيم الحركة التعاونية

وصفت الجمعية الدولية ICAعام **١٩٩٥** مبادئ وقيم التعاونيات بما يمكن تلخيصه كالتالي :

- العضوية الطوعية، والمفتوحة
- ديمقراطية الإدارة بين الأعضاء
- المشاركة الاقتصادية للأعضاء
- الاستقلال الذاتي للأعضاء
- التدريب ونشر المعرفة للأعضاء
- التعاون ما بين التعاونيات
- الاهتمام بالمجتمع المحلي

الأثر الاقتصادي / التنموي التعاونيات

- تهدف ICA الى خلق شبكة عالمية للتعاونيات يتم من خلالها تبادل الخبرات، والمعلومات، والأبحاث، والتقارير، وأدلة العمل، وعقد المؤتمرات، وإصدار الدوريات والنشرات - مثل نشرة ICA News ودورية Review of International Cooperation
- بعد مائة عام من تأسيس ICA زاد عدد أعضاء الجمعية الدولية من **١٩٤** عضواً عام **١٨٩٥** الى **٣٥٥** مليون عضواً عام **١٩٨٥** وهو يقارب الآن البليون عضواً في شتى المجالات: الزراعية، المصرفية، الطاقة، التامين، السياحة، الإسكان، البناء، تجارة التجزئة، صيد الأسماك ... إلخ

تميز الجمعية التعاونية عن المنشأة الربحية

- تعمل الجمعيات التعاونية في نفس البيئة التنافسية التي تعمل فيه المنشآت الاقتصادية الهادفة للربح
- تخضع لنفس التحديات الاقتصادية التي تواجهها المنشآت الاقتصادية في سوق السلع والخدمات ما يتطلب توفر الكفاءة الإدارية والاقتصادية للتعاونيات.
- لكنها تتميز بمزايا تمنحها القدرة على التنافس الاقتصادي وفقاً لمبادئ وأهداف التعاون، مثل ميزة اقتصاد الحجم التي تضمن تقليل التكلفة وقوة المساومة في أسواق السلع والموارد والائتمان المصرفي.

تميز الجمعية التعاونية عن المنشأة الربحية

- أهم ما يميز التعاونيات عن المنشآت الاقتصادية الهادفة للربح أنها تؤلف بين دوافع اقتصادية متباينة وتضعها تحت مظلة واحدة في إطار متناسق من القيم التعاونية.
- وقد لخص ليدلو ١٩٧٤ هذه الدوافع في ثلاثة مجموعات:

١. دافع الملكية: يمثله مجتمع المساهمين والمستثمرين في الشركات الكبيرة التي تنفصل فيها الملكية عن الإدارة.

٢. دافع التحكم الإداري: تمثله المنشآت الاقتصادية الصغيرة التي تتصل فيها الملكية بسلطة التحكم الإداري

٣. دافع الانتفاع : ويمثله قطاع الأسر والمستهلكين من الخارج.

التعاونيات والتنمية المستدامة

- وعلى ذلك، تتميز التعاونيات بأنها تحدث تناغماً سلساً بين دوافع متباينة، فتؤلف بين دوافع الملكية ودوافع التحكم الإداري ودوافع الانتفاع الاستهلاكي تحت مظلة تعاونية واحدة، وهذا هو مصدر قوتها التنموية المستدامة.
- ورغم العقبات الاقتصادية التي تواجه الحركة التعاونية لكنها تظل من أهم دعامات التنمية المستدامة في العالم من حيث تخفيف الفوارق الاجتماعية، ونشر القيم الانسانية العليا، وترقية روح المشاركة الديمقراطية (الشورى بمنظورها الاسلامي) لمقابلة احتياجات المجتمعات المحلية.

مدخل إلى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني : الشركات غير الربحية والمسؤولية الاجتماعية للشركات الربحية

يشتمل الفصل السابع على المواضيع التالية :

- منشأ مؤسسة الأعمال الاجتماعية SE
- تعريف SE
- الخصائص المميزة لـ SE
- دور SE في التنمية المستدامة

منشأ مؤسسة الأعمال الاجتماعية

مفهوم الشركة غير الربحية أو مؤسسة الأعمال الاجتماعية:

Social Enterprise ابتكار اقتصادي/ اجتماعي حديث يعزو البعض فكرته الأولى الى ورقة علمية صدرت عام ١٩٧٨ للمفكر الاجتماعي البريطاني فرير سبريكلي Freer Sprecklyولو أن هذه الفكرة لم تطبق الا بعد ٢٠ عاماً.

أنشأ سبريكلي مع آخرين أول مؤسسة أعمال اجتماعية في مارس ١٩٩٧، فحظيت باعتراف رسمي وتشجيع كبير ليس فقط من قبل السلطات البريطانية بل على مستوى الاتحاد الاوربي والدول الغربية عموماً.

منشأ مؤسسة الأعمال الاجتماعية

- في هذا المنحى ينبغي التفرقة بين مؤسسة الأعمال الاجتماعية (أي غير الربحية ومفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات Corporate Social responsibility (CSR) الهادفة للربح.
- كثير من الشركات الهادفة للربح تحب أن يكون لنشاطها الاستثماري أثر اجتماعي حميد وكثيراً ما تسهم الشركات الكبرى في المشروعات ذات العائد الاجتماعي، لكن من منطلق رفع الصورة الاجتماعية والدعاية للشركة بما يعزز من مركزها الاستثماري نحو الربح - فالأثر الاجتماعي وسيلة وليس غاية.
- وهذه هي نقطة الافتراق عن مؤسسة الأعمال الاجتماعية.

تعريف مؤسسة الأعمال الاجتماعية

- لا يوجد تعريف واحد لمؤسسة الأعمال الاجتماعية وان كان هناك توافق دولي على أهم خصائصها التشغيلية في إطار الاقتصاد الاجتماعي التضامني، أو القطاع الثالث كما في النظام البريطاني.
- التعريف البريطاني: أنها مؤسسة أعمال ذات أغراض اجتماعية أساس يعاد استثمار فوائضها غالباً لذات الأغراض.
- وبتفصيل أكثر، هناك خصائص رئيسة لـ SE أجملتها "مؤسسة أعمال لندن الاجتماعية Social Enterprise Londonفي ثلاث خصائص كما يلي:

الخصائص المميزة لمؤسسة الأعمال الاجتماعية

- أنها تشتغل في مجال انتاج السلع والخدمات للأسواق وفق مبادئ الجدوى الاقتصادية لتحقيق فوائض.
- أنها ذوات أهداف اقتصادية صريحة (مثل: خلق فرص عمل، تقديم خدمات التدريب/ التأهيل لغير المقتدرين، تقديم خدمات انسانية وبيئية معينة للمجتمع المحلي)، مع التزام أخلاقي تجاه المجتمع المحلي، ومسئولية أمام الأعضاء.
- أنها مؤسسات مستقلة، ملكياتها جماعية تقتضي مشاركة أصحاب المصلحة stakeholders في شأن التصرف في الفوائض التشغيلية سواء بإعادة التشغيل أو التوزيع.

تعريف مؤسسة الأعمال الاجتماعية - تعريفات أخرى

تعريف تحالف مؤسسات الاهمال الاجتماعية SEAالدولي:

- مؤسسة الاعمال الاجتماعية هي منظمة تستخدم طرق الإدارة الاقتصادية لكي تنجز رسالتها الاجتماعية والبيئية.

تعريف تحالف مؤسسات الاعمال الماليزي:

- مؤسسات الاعمال الاجتماعية هي منظمات تم تكوينها لمواجهة المشكلات الاجتماعية، وتستخدم نماذج الادارة لضمان استدامتها مالياً، فهي لا تهدف الى العائد المالي فقط وإنما تهدف لتحقيق عوائد اجتماعية لمجتمع المنتفعين.

دور مؤسسة الأعمال الاجتماعية في التنمية المستدامة

- من الطبيعي أن تكون مؤسسات الأعمال الاجتماعية قابلة للاستدامة الذاتية حتى تتمكن من اداء دورها المنشود في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى الاجتماعي.
- لذلك، توافقت التعريفات السابقة على ضرورة اختصاص مؤسسات الأعمال الاجتماعية بالقدرة المالية الذاتية وعدم اعتمادها على العطايا الخيرية أو دعم الدولة.
- وقد جرى العرف على اعتبار مؤسسات الأعمال الاجتماعية مؤسسات لا ربحية non-profit organizations رغم ضرورة تحقيقها فوائض مالية كافية لمواجهة التزاماتها

دور مؤسسة الأعمال الاجتماعية في التنمية المستدامة

- إذاً، التحدي الأكبر الذي تواجهه مؤسسات الأعمال الاجتماعية هو ضمان استدامة قدرتها على التوفيق بين الالتزام الاجتماعي والأخلاقي من ناحية والكفاءة الادارية في ظل اقتصاد رأسمالي تنافسي من ناحية أخرى.
- وذلك هو مصدر صعوبة حصول SEs على التمويل الخارجي - تشاركها فيه المنشآت الاقتصادية الصغيرة عموماً.
- فما هي المبادرات الدولية التي تهدف الى خلق بيئة مالية وإدارية وقانونية ملائمة لعمل الـ SEs جنباً الى جنب مع المؤسسات الرأسمالية الهادفة للربح؟

مبادرة المفوضية الأوروبية ل SEs مؤسسات الأعمال الاجتماعية

- تبنت المفوضية الأوربية "مبادرة الأعمال الاجتماعية" عام ٢٠١١ The Social Business Initiative SBI بهدف رعاية مؤسسات الأعمال الاجتماعية من خلال ثلاثة مطالب أساسية:
- تيسير الوصول الى مصادر التمويل
- إبراز مكانة مؤسسات الأعمال الاجتماعية
- استغلال أمثل للبيئة القانونية
- عقدت المفوضية أول لقاء جامع عام ٢٠١٤ بمدينة ستراسبورج لعرض منجزاتها والسماع لآراء المشاركين.

مبادرة إميس EMES

- إميس EMES : شبكة علمية تأسست عام ٢٠٠٢ لإجراء الأبحاث النظرية والتجريبية عن مؤسسات الأعمال الاجتماعية ونظائرها المختلفة في العالم ودراسة آثارها الاقتصادية والاجتماعية داخل إطار القطاع الثالث.
- وتهدف إميس الى الوصول لفهم أفضل لهذه المؤسسات من خلال الدراسات المقارنة حول طرق عملها والثقافات المحلية المميزة لها في مختلف المجتمعات، لترقية أدائها، وتشجيع حركة الابتكار في مجالات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

مدخل إلى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني : تطبيقات الاقتصاد الاجتماعي في العالم العربي (المغرب حالة دراسية)

يشتمل الفصل الثامن على المواضيع التالية :

- طريق العالم العربي نحو الاقتصاد الاجتماعي
- المغرب: حالة دراسية
- التحديات التنموية بالمغرب
- دور التعاونيات والتعاضديات

طريق العالم العربي للاقتصاد الاجتماعي

- العالم العربي من أكثر المجتمعات البشرية تأهلاً لدمج منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ضمن برامج التنمية المستدامة، نظراً لما يتمتع به المجتمع العربي من نسيج اجتماعي متماسك وأواصر اسرية مترابطة وفقاً لمبادئ التكافل والتراحم التي يدعو لها دين الاسلام.
- لكن مشكلة العالم العربي بحسب ورشة العمل المنعقدة بتونس بتاريخ ١٢ مايو عام ٢٠١٨، تتلخص في قصور البنيان التنظيمي اللازم لتفعيل مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ولذلك أوصت الورشة بسد هذه الثغرة.

المملكة المغربية : حالة دراسية

- تمثل التجربة المغربية أنموذجاً عربياً رائداً من حيث تطوير الهيكل المؤسسي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني في إطار استراتيجية التنمية المستدامة، وهي من أول ثلاثة دول استضافت أكاديمية منظمة العمل الدولي
- عرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالمغرب مفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني بأنه: "يعبر عن مجموع الانشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تنتظم في شكل بنيات مهيكلة أو تجمعات لأشخاص ذاتيين أو معنويين بهدف تحقيق المصلحة الجماعية والمجتمعية وهي أنشطة تخضع لتدبير مستقل وديمقراطي وتشاركي".

المملكة المغربية : حالة دراسية

- المملكة المغربية من أوائل الدول العربية التي عرفت نظام التعاونيات منذ اواسط القرن الماضي، وقد خصصت له أخيراً وزارة تهتم بشئونه عام ٢٠١١ استجابة لتنامي النشاط التعاوني منذ مطلع هذا القرن.
- حدد تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ، ٢٠١٥، القضايا التي استدعت تطوير منظمات الاقتصاد الاجتماعي بالمغرب لمواجهة العديد من التحديات التنموية، وهي تتلخص فيما يلي:

التحديات التنموية بالمغرب

- عدم استقرار معدلات النمو الاقتصادي
- تدني النشاط الاقتصادي للساكنة (السكان)
- التفاوت التنموي الكبير بين الوسط الحضري والوسط القروي
- التفاوت الطبقي الكبير بين الفئات الغنية والفئات الفقيرة
- غياب الحماية الاجتماعية وعدم انتظام علاقات العمل
- تفشي البطالة وظاهرة الاقصاء الاجتماعي.
- تدني مستويات التنمية البشرية - يحتل المغرب المرتبة **١٢٧** من أصل **١٨٧** دولة من حيث مستوى التنمية البشرية

التحديات التنموية بالمغرب

- ترتبط القضايا المذكور اعلاه بظاهرة التسارع المضطرد في نمو ساكنة المدن بالمغرب حيث ارتفع معدل المدن من ٨% قبل ١٩٥٥ الى ٢٩.٢% عام ١٩٦٤ الى ٥١.٣% ، ثم ارتفع الى ٦٠.٣% عام ٢٠١٤ ومن المتوقع وصوله ٦٧.٣ % ٢٠٣٠١ إذا لم يتم التحكم فيه.
- نتج عن ذلك تنامي معدلات البطالة أوساط الشباب، ضعف الطاقة الاستيعابية للعمل في المدن، اتساع الفوارق الاجتماعية بالمدن، وتلوث المياه، وتدهور البيئة والحياة البيولوجية البرية.

التحديات التنموية بالمغرب

- تنتج المغرب ١,٥ مليون طن من النفايات سنوياً معظمها يذهب ا
  مطارح عشوائية ويتسبب في ظاهرة التلوث البيئي
- يعتبر المغرب من بين ١٦ دولة في منطقة الشرق الأوسط وشم
  افريقيا الأكثر عرضة لندرة مياه الشرب
- وتتوجه خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ الى تحويل المدينة المغرب
  الى مشروع مجتمعي مدمج / تشاركي/ ديمقراطي

الأهداف التنموية للمغرب

- تقليص معدل الفقر في المجتمع المغربي
- تقليص التفاوت بين الوسط الحضري والوسط القروي
- تقليص الفوارق بين فئات المجتمع الغنية والفقيرة
- تحسين ظروف العمل وتقليل معدل البطالة
- دمج الطبقات الفقيرة وحل مشكلة الاقصاء
- تقليل معدل الهدر من مؤسسات التعليم
- الحد من اللامساواة وتحقيق التقارب بين الجنسين
- توفير وتحسين خدمة العناية الصحية

دور التعاونيات والتعاضديات

- يتميز قطاع الاقتصاد الاجتماعي/ التضامني SSE في المغرب باعتماده الأكبر على التعاونيات والتعاضديات كما سبق تعريف كل منهما الفصلين الأول والسادس أعلاه.
- التعاونيات هي الإطار التنظيمي الغالب لقطاع SSE بالمغرب، وقد بلغ أعضاء هذه الجمعيات في المغرب حوالي ١٥ مليوناً ثلثهم من النساء.
- تهدف التعاونيات الى مساعدة النساء في الوسط القروي على وجه الخصوص، والشباب، والعجزة، والمعاقين، والأطفال ومختلف الشرائح التي تعاني من الهشاشة والاقصاء، منها مؤسسات التمويل الأصغر.

دور التعاونيات والتعاضديات

يستفيد النسيج التعاوني المغربي من المصادر التالية:

- الدعم الحكومي، غالباً في شكل تجهيزات أساسية ومنح
- الدعم الدولي (عضوية IAC)
- "انخراطات" وتبرعات الأعضاء ومنح القطاع الخاص.
- لكن أشار تقرير المجلس الاقتصادي الاجتماعي والبيئي، **٢٠٠٥** الى ضآلة مساهمته في التنمية الاقتصادية جداً - لا تتجاوز **١,٥** % من الناتج القومي الاجمالي
- ويعزو المجلس هذا القصور لوجود "إكراهات" (عوائق) في قانون التعاونيات تحد من فعاليتها ولذلك أوصى بضرورة معالجتها قانونياً ومؤسساتياً

دور التعاونيات والتعاضديات

- أما التعاضديات فتنقسم الى تعاضديات صحية، وتعاضديات تأمينية - تعنى بتغطية مخاطر الفلاحة والحرف الصغيرة - وتعاضديات تكافلية، أضيف لها أخيراً نوع آخر يسمى التعاضديات الجماعية.
- هناك ٢٢ تعاضديات تكافلية - عبارة عن مؤسسات ائتمان تهدف الى ضمان تسديد القروض المصرفية الممنوحة للأعمال ذات الطابع المهني، سواء في مجال الصناعة التقليدية، أو النقل، أو صيد الاسماك، أو تجارة التجزئة.

مدخل إلى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني : أهمية الابتكار والريادة الاجتماعية في الاقتصاد الاجتماعي/ التضامني

يشتمل الفصل التاسع على المواضيع التالية :

- الضرورة أم الاختراع
- نماذج رائدة في الابتكار الاجتماعي
- معايير ارشادية للابتكار

الضرورة أم الاختراع

- يخلص هذا الفصل الختامي إلى تأكيد أهمية الابتكار في مجالات الاقتصاد الاجتماعي/ التضامني باعتباره مجال بكر لا يزال في مراحل تطويره الأولى، وأهم ما يمتاز به أنه مفهوم بيني interdisciplinary يجمع ما بين علم الاقتصاد وعلم الاجتماع والعلوم الانسانية الأخرى كما أشرنا سابقاً .
- ومن أهم العوامل المشجعة على حركة الابتكار في هذا المجال شدة الحاجة الماسة اليه في المجتمعات البشرية، ليس فقط بالنسبة للدول الأقل نمواً وإنما كذلك بالنسبة للدول المتقدمة - علماً أن "الضرورة أم الاختراع".

نماذج رائدة في الابتكار الاجتماعي

- في معظم الأحيان لا يتطلب الابتكار طرقاً ملتوية أو وسائل معقدة أكثر من التنبه لأفكار بدهية غابت عن الكثيرين!
- مثلاً ابتكار " التمويل الأصغر" microfinance الذي أحدث به الخبير المصرفي المسلم محمد يونس اختراقاً نظرياً ومؤسسياً كبيراً من حيث امكانية تيسير الخدمة المصرفية للطبقات المحرومة من التمويل المصرفي التقليدي.
- استطاع محمد يونس إحداث هذا الأثر من خلال تأسيس Grameen Bank (بنك قرامين) في بنجلاديش وحاز جائزة نوبل على هذا الابتكار الذي انتشرت تجربته حول العالم وساهمت في حل مشكلات الفقر والاقصاء الاجتماعي.

نماذج رائدة في الابتكار الاجتماعي

- كذلك ابتكار «التعاونيات» في القرن التاسع عشر الميلادي كما سبق ذكره للحد من ضغوط النمو الرأسمالي على المجتمع، وابتكار مفهوم "مؤسسة الأعمال الاجتماعية" SE وهما الآن دعامتان أساسيتان في سياسة التوازن الاجتماعي المرتبطة بأهداف التنمية الاقتصادية المستدامة
- وعليه، ليس هناك معايير معهودة لضبط العمل الابتكاري لأنها في معظم الاحيان تعتمد على المواهب الفردية، ومصادر الالهام، فضلاً عن معايشة التجارب، واستشعار الظروف الضاغطة للخروج بحل مناسب لمعضلة معينة.

معايير إرشادية للابتكار

مهما يكن الحال، هناك معايير ارشادية مساعدة لحركة الابتكار يمكن إجمالها فيما يلي:

- التفهم الجيد والمتعمق للقضية موضوع النظر، سواء من واقع الممارسة العملية أو الملاحظة الدقيقة، أو كليهما
- الاطلاع على رصيد الطرق المختلفة التي درج بها الناس لمعالجة القضية محل النظر وما صدر عنها من دراسات
- محاولة استنباط أفكار جوهرية عن القضية محل النظر والانطلاق منها نحو الابتكار المناسب.

تمرين ختامي

لماذا الاقتصاد الاجتماعي؟ لماذا تحتاج المملكة العربية السعودية إلى الاقتصاد الاجتماعي ؟

يشهد العالم تغيرات تكنولوجية واجتماعية واقتصادية، وإن ظهور وتقدم الرقمنة، والبلوكتشين والبيانات الضخمة، هي اتجاهات تغير عالمنا بسرعة، وتجلب فرصاً جديدة ولكن تحديات جديدة، وتحثنا على النقاش حول المستقبل الذي نريد بناءه جماعي.

تحتاج المملكة العربية السعودية إلى الاقتصاد الاجتماعي للوصول إلى مواطنيها، واكتشاف احتياجاتهم الحقيقية وجعلهم جزءًا من إيجاد حلول لعدد من التحديات، مثل البطالة أو العمل غير المستقر، والتمييز والعنصرية، وتغير المناخ أو الافتقار الى المجتمع.

الاختبار المعرفي البعدي

شكراً لكم